

## المرأة في اصطلاحات مصطفى كمال ورشا شاه

زيد محمود هلال عناز  
أ.م.د. نسيبة عبدالعزيز عبدالله  
جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم التاريخ

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٢٠/٥/١١ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٠/٨/٢٣

### ملخص البحث :

تعتبر قضية المرأة من القضايا التي أهتم بها الكتاب والمفكرين والمصلحين لسنوات كثيرة، وذلك لما تلعبه المرأة من دور كبير في العديد من القضايا الاجتماعية والتربوية والسياسية التي تهم المجتمع بشكل عام، فهي الأم والزوجة والابنة والأخت، ولذلك نجد الشرائع السماوية سيما الدين الإسلامي أوصت بالمرأة وضرورة إكرامها وقد سن لها وعليها من حقوق وواجبات ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا عن المرأة في إصلاحات مصطفى كمال ورشا شاه خلال مرحلة مهمة شهدها البلدين، بإيضاح سياستهما الاجتماعية ومحاولتهما تغيير واقع المرأة التركية والإيرانية وقف سياسة عامة انتهجها الاثنان لتغريب واقع المجتمعين، خاصة ما يتعلق بواقع المرأة من الحجاب وما اثاره من ردة فعل ناقمة وتغيير قوانين الزواج والطلاق، فضلاً عن التعليم وما يتعلق به من تأسيس المراكز والمؤسسات النسوية .

## Women in the technical Term of Mustafa Kemal and Reza Shah

Zaid Mahmoud Hilal Anaz      Asst. Prof. Dr. Nusseibeh Abdulaziz Abdullah  
University of Mosul/ Collage of Arts/ Department of History

### **Abstract:**

The issue of women is one of the issues that writers, thinkers, and reformers have been interested in for many years, because women play a great role in many social, educational and political issues of concern to society in general, for they are the mothers, wives , daughters and sisters, and therefore the divine laws, especially the Islamic religion, recommended the respect the rights and duties her respect for her and her rights and duties, and from this standpoint our study on women came about in the reforms of Mustafa Kemal and Reza Shah during an important stage that the two countries witnessed, by clarifying their social policy and their attempt to change the reality of Turkish and Iranian women to stop a general policy that the two pursued to Westernize the reality of the two societies, especially with regard to the reality of women From the veil and the indignant reaction it provoked and the change of marriage and divorce laws, as well as education and the related establishment of women's centers and institutions.

## ١- القوانين المتعلقة بالتغيير الاجتماعي:

منذ تولى كلاً من مصطفى كمال ورضا شاه الحكم بدء الرجال بتنفيذ برنامج كبير وواسع من أجل أحداث تغييرات اجتماعية في تركيا وإيران، على الرغم من ان الكثير من أعمالهما الإصلاحية كانت غير مدروسة، لكنهما كانا يعتقدان اعتقاداً قاطعاً وجازماً بان تحقيق اي تقدم اجتماعي يستوجب العمل من اجل اتخاذ خطوات قد تكون جريئة بمقاييس ذلك العهد، إلا أنها تعتبر ضرورة لإعادة التركيبة والوضع الاجتماعي وفق إطار ومنظور غربي جديد، وكانت خطواتهما الإصلاحية في هذا المجال تتعلق بجانب مهم وهو، التركيز على وضع المرأة الاجتماعي والتعليمي والسياسي، اذ عملت الشخصيتين على تحقيق وإنجاح هذه الأهداف، بل هاجما بكل قسوة أية قوة تقف في سبيل تحقيقها<sup>(١)</sup>، لقد مثل وضع المرأة في تركيا وإيران عقبة تقف بالضد من مسaire روح وتقدم العصر حسب رؤية الشخصيتين، لذلك تركزت جهودهما في هذا الجانب على ثلاث محاور رئيسية:

- إلغاء الحجاب .
- إحداث تغييرات في قوانين الزواج والطلاق .
- فتح فرص التعليم أمام المرأة وتوسيعها<sup>(٢)</sup> .

كان من الضروري إعادة تنظيم جذري داخل النظام القانوني للبلدين، ففي تركيا قضت إجراءات مصطفى كمال على سيطرة وهيمنة الشريعة الإسلامية على الحياة الاجتماعية إضافة إلى السلطة القضائية بل حتى على الكثير من دعائها، بل ذهب مصطفى كمال إلى ابعد من ذلك، إذ قام بإلغاء المحاكم الشرعية المستقلة، ولكن رغم تلك التغييرات، بقي التشريع الإسلامي ساري المفعول على الكثير من قوانين الأحوال الشخصية ومعظم شؤون الأسرة، وكان يطبقها القضاة الذين يحملون شهادة الدكتوراه في مجال الشريعة الإسلامية إشرافاً وتدريباً، على الرغم من أنهم

<sup>(١)</sup> ( نعيم جاسم محمد، دراسات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الإيراني في العهد البهلوي ١٩٢٥-١٩٧٩، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨ ) ص ٢٨٠.

<sup>(٢)</sup> ( المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ..

يجلسون في المحاكم ذات التوجه والتطبيق العلماني، لقد ألغيت الشريعة من قبل المجلس الوطني، وأعلن بأن قوانينها باطلة ولاغية، ليحل بدلاً عنها قانون تركي مدني جديد مستوحى من القانون السويسري<sup>(١)</sup>، فقد نص على إلغاء الطلاق وتعدد الزوجات، ليحل بدلاً عنها الزواج والطلاق المدني إضافة إلى المساواة في الحقوق لكلا الطرفين، وكان أكثر ما أثار صدمة المجتمع التركي، إباحة زواج المرأة المسلمة من غير المسلم إذ أصبحت ممكنة على الصعيد القانوني، بل منحت هذه القوانين لجميع البالغين الحق القانوني في تبديل دينهم كما يشاءون، في الحقيقة لم يكن التصويت على القانون المدني السويسري من جانب المجلس الوطني التركي ليجعل من تركيا بين عشية وضحاها سويسرا العالم الإسلامي، إذ كانت القوانين الجديدة للميراث والطلاق والزواج بصفة خاصة، تطبق وتنفذ بالإكراه والقوة خاصة في المدن والقرى القريبة منها، فقد كان الزواج يتم عادة من قبل السلطات المدنية من أجل ضمان الميراث وإضفاء الشرعية القانونية عليه<sup>(٢)</sup>.

ولعل إيران لم تختلف فيها الإجراءات فيما يتعلق بمنع تعدد الزوجات إذ صدر قانون عام ١٩٣١م نص على جعل الزواج على أساس مدني أكثر منه على أساس ديني، بل زاد على ذلك بان تم إصدار قانون يحتم على الموظف في دوائر الدولة الزواج خلال فترة معينة حددها القانون، وبعبارة يتم فصله من الوظيفة، إضافة إلى ذلك فقد نص القانون على تسجيل عقود الزواج المؤقتة والدائمة في المحاكم المدنية والتي تتبع وزارة العدل<sup>(٣)</sup>.

وقد أظهر مصطفى كمال أتاتورك اهتماماً واضحاً بوضع المرأة التركية ومشاركتها في الحياة السياسية وضرورة تحقيق المساواة مع حقوق الرجال، إذ أكد في ٢١ آذار ١٩٢٣م، على وجوب إدخال ومشاركة المرأة في إطار التطورات التي تحدث داخل المجتمع التركي، فقام بإصدار القانون المدني الخاص بشؤون المرأة في ١٧ شباط ١٩٢٦، والذي نص على حقوق العمل والفكر والمشاركة في الحياة السياسية إضافة إلى الحقوق الاجتماعية الخاصة بالمرأة

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٧.

<sup>(٢)</sup> برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ترجمة: قاسم عبده، وسامية محمد، ط١، المركز القومي للترجمة (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٣٢٩.

<sup>(٣)</sup> محمد، المصدر نفسه، ص ١٥.

التركية<sup>(١)</sup>، ومن ضمن الحقوق السياسية التي حصلت عليها المرأة في تركيا خاصة بعد حرب الاستقلال، المساواة مع حقوق الرجال في الكثير من الجوانب ومنها على سبيل المثال، الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والمشاركة في الانتخابات النيابية، والواجبات الوطنية، إضافة إلى التجنيد، إذ أصبح الناخبون من النساء والرجال على حد سواء، وهذا ما حدث خلال أول دورة انتخابية بعد قيام الجمهورية التركية إذ تم انتخاب (١٧) سيدة، أعضاء داخل البرلمان التركي، ولهذا كان لتلك القرارات تأثيرها داخل المجتمع التركي، بل استمرت وبشكل متزايد إلى الوقت الحاضر، فقد أصبحت المرأة التركية تتدرج داخل صفوف الجيش إلى أعلى المراتب العسكرية، إضافة إلى الاستخبارات، والأجهزة الأمنية وعلى مستوى السلك الدبلوماسي، فالكثير منهن أصبحن سفيرات لبلادهن كما ان الكثير منهن تقلدن مناصب إدارية وشتغلن في القضاء والمحاماة والطب وغير ذلك من الوظائف<sup>(٢)</sup>.

هذه التغييرات لم تكن موجودة خلال فترة حكم الدولة العثمانية، ولا في عهد جماعة الاتحاد والترقي، لكنها جاءت كنوع من الإفرازات للتحويلات والتغييرات الجديد التي أصابت المجتمع التركي في أعقاب حرب الاستقلال وصعود نجم أتاتورك، وامتداداً لدور ونشاطات المرأة التركية، ومن أجل ممارسة دورها السياسي، شرعت بالعمل على تأسيس تجمع يكون تابع للاتحاد النسوي العالمي و له مقر في اسطنبول، والبقية موزعة في أنحاء البلاد، تركزت نشاطات هذا التجمع على الجوانب الاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية ويعود نشاط ومردودات هذا التجمع على العضوات وبقية النساء التركيات<sup>(٣)</sup>،

لكن هذا الحال اختلف في إيران إذ كان واقع المرأة الإيرانية فيما يتعلق بالعمل السياسي مختلف عما كان موجوداً في تركيا فقد حرمت المرأة الإيرانية من حق الترشح في الانتخابات العامة إضافة إلى حرمانها من حق التصويت<sup>(٤)</sup>.

أما فيما يتعلق بقضية النقاب في تركيا، فقد تم طرحها رسمياً لكنه لم يُحظر، وقد كان ارتداء النقاب عادة لدى الطبقات الوسطى خاصة في تركيا، ثم أخذت هذه الطبقة تهمله شيئاً فشيئاً، وكانت عامة النساء في تركيا يرتدين شالات طويلة يسدلنها على وجوههن بحضور الرجال

(١) "Kadin Haklarinin Kabulü " Ataturk ilkilerive Lnkilap ، Refik Turan ve Beraberinde ) ( Ankara،Siuyasal Kitabevi،Tarihi ،s.260،1999).

(٢) محمد فاضل الجمالي ، التربية والتعليم في تركيا الحديثة، مطبعة الحكومة ، ( بغداد، ١٩٨٣)، ص١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٤) اروندا إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة: مجدي صبحي، عالم المعرفة(الكويت، ٢٠١٤)، ص ٢٠٠.

الغرباء، وفي ٣٠ أغسطس ١٩٢٥م هاجم مصطفى كمال في خطاب له الحجاب بجانب الطربوش، قائلاً: " في بعض الأماكن، رأيت النساء اللواتي يضعن قطعة من القماش أو منشفة أو شيئاً من هذا القبيل فوق رؤوسهن لإخفاء وجوههن وهن يُدرن ظهورهن أو يكرمن أنفسهن على الأرض عندما يمر بهن رجل. ما معنى هذا السلوك ومفهومه " أيها السادة، لا يمكن للأمم وبنات الأمة المتحضرة أن تعتمد هذه الطريقة الغربية، وهذا الموقف غير المتحضر؟ إنه لمشهد يعرض الأمة للسخرية، ويجب أن يعالج في الحال"<sup>(١)</sup>، ثم عملت حكومة أتاتورك على حظر الحجاب في المباني الرسمية، بما في ذلك المدارس، بموجب لوائح الخدمة المدنية، وتم التساهل معه في الأماكن الأخرى ولا يزال مستمراً حتى الوقت الحاضر، في حين يتحدى حظر الحجاب في بعض المباني الرسمية كلما تراخى الضغط<sup>(٢)</sup>، وكان مصطفى كمال يسعى إلى جعل المرأة تخرج من خدورها وتختلط بالرجال، وكان له عدة مواقف في هذا المجال خالف فيها تقاليد المجتمعات الإسلامية عموماً والمجتمع العثماني خصوصاً والتي ترفض الاختلاط وتضع ضوابط تؤكد فيها على حرمة المرأة والتزامها بقيم المجتمع<sup>(٣)</sup>.

وفي حادثة تدل على موقف مصطفى كمال من المرأة، فقد خرج سنة ١٩٢٣ مصطحباً زوجته لطيفة في جولة حول البلاد فأرسلت مجموعة من النساء طلباً مع أزواجهن مفاده " نرغب في استضافة السيدة لطيفة " فأعترض مصطفى كمال عن هذه الدعوة المنفردة وقال: " لا تذهب زوجتي إلى مكان لا أكون فيه معها " وهنا دفن فكرة وجوب عادة الحرملك<sup>(٤)</sup>.

أن هذه الإجراءات التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك كان لها انعكاساتها على الحركة الإصلاحية في إيران خاصة بعد الزيارة التي قام بها رضا شاه بهلوي إلى تركيا عام ١٩٢٤م والتي تأثر بها إلى حد كبير فقد كان مصطفى كمال أتاتورك يقوم بحملة تغيير داخل المجتمع

<sup>(١)</sup> ( لويس، المصدر السابق ، ص ٣٢٧.

<sup>(٢)</sup> ( اندرو مانجو، أتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ط١، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي، دائرة السياحة والثقافة، (أبو ظبي، ٢٠١٨)، ص ٤٥٩.

<sup>(٣)</sup> ( طارق نافع الحمداني، العلاقات التركية - الإيرانية في عهد مصطفى كمال أتاتورك ونظيره رضا شاه بهلوي، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية - مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل، ١٩٨٩) ، ص ٣٣.

<sup>(٤)</sup> ( الحرملك : تطلق على الجناح الذي يسكنه نساء السلطاني ويعد مجتمعاً مصغراً له صفاته ومميزاته، كما كان في كل منزل قسم خاص بالنساء لا يدخله الرجال الغرباء من غير المحارم، وهذه الكلمة متداولة كثيراً في العهد العثماني وهي مشتقة من الكلمة العربية حريم، أي إن للمرأة حرمة يدافع عنها الرجل ويحميها، للتفاصيل ينظر: حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر، (القاهرة، ٢٠٠٤) ص ٤٨ .

التركي خاصة فيما يتعلق بواقع المرأة على الطريقة التي كانت تسود أوروبا<sup>(١)</sup>، وقد سجلت تلك الزيارة البداية لعهد جديد من التعاون والصداقة بين إيران وتركيا، إذ أدركت الدولتان بأن عهد الخصام والتناحر قد انتهى، وأن على الشعبين أن يعيشان عهداً جديداً من التعاون فيما بينهما بعد الخصام الذي دام قرون<sup>(٢)</sup>، وكانت البداية عندما حاول الشاه العمل من أجل إدخال الكثير من التغييرات على نمط الحياة الاجتماعية في إيران، فأصدر أمراً سنة ١٩٢٨ نص على ارتداء السراويل الغربية والقبعة البهلوية الغربية، كما شدد على النساء بترك الحجاب والدخول في الحياة العامة وهن سافرات<sup>(٣)</sup>.

فضلاً عن مساهمة المؤسسة التعليمية خاصة جامعة طهران والتي تم تأسيسها سنة ١٩٣٤م عندما فتحت أبوابها لكلا الجنسين لتعزيز هذا التوجه، ومنع الفتيات من وضع الحجاب على وجوههن فضلاً عن تطبيقه على المعلمات ووضع غرامات بنسب عالية على المسارح والفنادق والمقاهي ودور عرض الأفلام التي تمنع النساء من الدخول إليها، وأخذت الجمعيات النسائية بالنشاط بشكل أكبر لتحل محل جمعية النساء الوطنية<sup>(٤)</sup>، وقد أسست ابنته الأميرة شمس رضا شاه عام ١٩٣٥م، أول نادي نسائي، وأول فرقة كشفية للبنات، وفي ذات العام قامت الحكومة الإيرانية بإصدار قانون خاص بالزواج نص على رفع الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة للفتيات إلى الخامسة عشر وللذكور ثمانية عشر سنة، وحظر تعدد الزوجات على الرجال، وأجاز للمرأة حق الطلاق إذا ما أراد زوجها الزواج من امرأة ثانية<sup>(٥)</sup>.

وقد بدأ بتطبيق هذه الإجراءات بنفسه ليجعل من نفسه المثال الأعلى الذي يحتذى به، وقصد من هذه الخطوة مواجهة الصعوبات والاعتراضات التي واجهته في قضية تحرير المرأة اجتماعياً، فظهر مع زوجته سافرة، وقام باصطحابها معه إلى حفلة توزيع الشهادات في معهد تدريب المعلمات بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٣٦م، وفي هذه المناسبة قام بإلقاء خطبة طالب فيها

<sup>(١)</sup> قام رضا شاه في ٢ حزيران ١٩٣٤ بزيارة تركيا، واستغرقت هذه الزيارة شهراً كاملاً، أذا قيمت له احتفالات كبيرة في معظم المدن التركية . للمزيد ينظر : نعيم جاسم محمد، الأوضاع الاقتصادية في إيران دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ١ ابن رشد، جامعة بغداد، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ١٢٢ .

<sup>(٢)</sup> سليم واكيم، العرب وإيران، دار وائل للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٦٧)، ص ١٦٩ .

<sup>(٣)</sup> طاهر خلف البكاء، إيران في المرحلة الأولى من حكم رضا شاه ١٩٢٥-١٩٣٩، دراسة وثائقية تاريخية، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس، (بغداد، ٢٠٠١) ص ٢٥ .

<sup>(٤)</sup> إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٢٠٠ .

<sup>(٥)</sup> كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة : نبيه أمين فارس، ط٢، (بيروت، ١٩٥٦)، ص ١٤١ .

المرأة للاضطلاع بمسؤولياتها وضرورة إدراك مركزها المرموق والحقيقي لأنها تمثل نصف المجتمع الإيراني<sup>(١)</sup>.

وفي شباط ١٩٣٦م صدر رسمياً قرار إلغاء الحجاب، ومنذ هذا التاريخ وجب على كافة موظفي الدولة أن يجبروا زوجاتهم من أجل خلع الحجاب وإلا يطردها من الوظيفة<sup>(٢)</sup>، فمثلاً نجد في تبريز ان الشرطة قامت بمنع النساء التي ترتدي الحجاب من الذهاب إلى الأسواق بالإضافة إلى حرمانهن من استعمال وسائل النقل العامة، وفرضها السفر على المدرسات في مدينة تبريز داخل المدارس وغيرها من المدن الأخرى، مما دفع الكثير من المدرسات إلى ترك مهنة التدريس، هذه القرارات لم تكن ترضي السكان، لكنهم لم يجروا على الاعتراض<sup>(٣)</sup>.

أضاه إلى ذلك لم يكن يسمح للنساء اللواتي يرتدين الحجاب، بدخول الحمامات العمومية أو دور السينما، وفي حالة سماح سائقي الحافلات وسيارات الأجرة بصعود النساء والسماح لهن فأنهم يتعرضون لدفع غرامات كبيرة، بل أحياناً تطبق إجراءات أكثر قسوة، فقد وصل الحال إلى منع السلطات الأطباء في المستشفيات من الكشف على النساء المريضات اللواتي يرفضن نزع الحجاب، أما بعض النساء اللواتي كن يرفضن تطبيق هذا القانون ويظهرن بالحجاب، فقد يتعرضن للإهانة والضرب من رجال الشرطة الذين كانوا يسحبون غطاء الرأس أو الجادر من فوق رؤوسهن ويمزقونه قطعاً وأمام أعين الناس<sup>(٤)</sup>.

حتى وصل الحال إلى استبدال حكام الأقاليم بقيادة عسكريين إذا ما أخفقوا في تطبيق قانون نزع الحجاب، ولهذا نجد الكثير من النساء تعود إلى ارتداء الحجاب بعد عزل رضا شاه بهلوي عن الحكم، وتجدر الإشارة إلى سعي الحكومة الإيرانية وفي محاولة منها لتشجيع تطبيق قرار حضر الحجاب العمل على صرف مكافأة مالية لموظفيها الذين يطبقونه، بالإضافة إلى تشجيع استيراد الكماليات من قبل الحكومة الإيرانية، خاصة الألبسة النسائية، من أجل تشجيع النساء الإيرانيات على خلع الحجاب<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> واكيم، المصدر السابق ص ١٧٠

<sup>(٢)</sup> محمد، المصدر السابق، ص ٣٩٣.

<sup>(٣)</sup> أمل عباس البحراني، الأذربيجانيون ودورهم السياسي في إيران (١٩٠٥-١٩٤٦)، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص ٦٨.

<sup>(٤)</sup> محمد، المصدر السابق، ص ٣٩٤.

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه، ص ص ٣٩٤ - ٣٩٥.



وقد كان للتجار الإيرانيين دوراً بارزاً في عملية استيراد الملابس النسائية التي لم تكن موجودة في إيران في أيام الحجاب على اثر قرار حظر الحجاب السابق ذكره، وكان الغرض من هذه الملابس المستوردة تشويق وتشجيع المرأة الإيرانية على ترك الحجاب<sup>(١)</sup>، وقد أدى ارتداء الزي الغربي ورفع الحجاب الى التغيير على صعيد المستوى المعاشي للمجتمع الإيراني، خاصة إن فئات كثيرة من المجتمع الإيراني لم تكن قادرة على شراء الأزياء الغربية الجديدة<sup>(٢)</sup>، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان النساء كانت ترتدي ملاءات من القماش الأسود وكانت تسمى (جادر) قبل حكم رضا شاه، وكانت يغطي جميع جسد المرأة، وكانت تسحب فوق الرأس وتتخذ كالبرقع، فتغطي جميع الوجه باستثناء العينين، في حين كانت النساء اللاتي ينتمين إلى الطبقة المترفة الراقية، يرتدين قبعة سوداء تبرز فوق عيونهن<sup>(٣)</sup>.

وربما تكون التجربة التركية في هذا الجانب أكثر نشاطاً من إيران، إذ ساهمت الصحافة التركية بدور فاعل في دعم ومساندة التوجهات التغريبية التي رافقت قيام النظام الجمهوري الاتاتوركي فقد قامت جريدة ( ميلليت ) بتنظيم أول مسابقة جمال رسمية عام ١٩٢٩ م بتوجيه ودعم من قبل مصطفى كمال أتاتورك ونشرت الإعلان الخاص بالمسابقة وتم تحديد الشروط الواجبة للمسابقة: فقد نص الإعلان على " ان المسابقة ليست لجمال الوجه فقط بل مسابقة لجميع مظهر الفتاة الخارجي "، وقد تقدمت ١٢٥ متسابقة للمشاركة، وتم اختيار فريحة توفيق " FerihaTevfik " أول ملكة جمال للجمهورية التركية، ثم فازت كريمان خالص " KerimanHalis " بلقب ملكة جمال تركيا عام ١٩٣٢م، لقد كانت سعادة وفرحت مصطفى كمال كبيرة ولا توصف فقد أصبحت المرأة التركية والتي أنقذها من " الأغطية والسجن والقيود " حسب تعبيره والتي كانت تحبسها، إذ لم تكن تعمل " كإنسانة " قبل الجمهورية<sup>(٤)</sup>، ونقلت تركيا

<sup>(١)</sup> د. د. ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٧٤٣ / ٣١١، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران لسنة ١٩٣٦، وثيقة رقم / ٢٣، ص ١١١.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، تسلسل ٤٩٨٧ / ٣١١؛ تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران لشهر كانون الثاني عام ١٩٣٨، وثيقة رقم / ١٢، ص ١٥.

<sup>(٣)</sup> دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة : عبدالنعيم محمد حسنين، دار الفكر العربي، (القاهرة، ١٩٥٨) ص ٢٢٥.

<sup>(٤)</sup> لقد استعان مصطفى كمال بالصحافة خاصة جريدة ( ميلليت )، والتي كان يشرف عليها يهود الدونمة لدعم وتشجيع إقامة مسابقة " ملكة جمال تركيا" وتقدمت لها عدد من الفتيات من المدن التركية، وكان من ضمنهم "كريمان خالص" التي فازت بالمسابقة، مما دفع الصحف نفسها وفي ذات العام ، بحث النساء على المشاركة لكن هذه المرة بمسابقة " ملكة جمال أوروبا" والتي تقام في بلجيكا، والتي تقدمت لها كريمان خالص، لتفوز باللقب

تجربتها مع المرأة إلى المنصات الدولية، فقام مصطفى كمال بتوجيه دعوة إلى الاتحاد العالمي للمرأة ومن ثم استضافة المؤتمر الدولي الخاص بالمرأة وهو المؤتمر الدولي الثاني عشر الذي عقد في استانبول في ١٨ نيسان ١٩٣٥م<sup>(١)</sup>. شاركت فيه ٣٦٠ ممثلة من العنصر النسوي عن ٦٣ دولة: إنكلترا، أمريكا، سويسرا، هولندا، بلغاريا، مصر، استراليا، الهند، نيوزلندا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، رومانيا، يوغوسلافيا، النرويج، جامايكا، البرتغال، بولونيا، ايران، استونيا، اليونان، الدنمارك، سوريا، جزر برمودا، بلجيكا، اسلندا، فنلندا، السويد، اسبانيا، لوكسمبورك، إيطاليا، سيريلانكا، المجر، الاورغواي، اذ كانت جميع المشاركات من المهتمات والمدافعات عن قضايا وحقوق المرأة في داخل بلدانهم من برلمانيات وموظفات، تم التركيز في هذا المؤتمر على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون إضافة الى المساواة في حق التعليم وفرص العمل العادلة وحق الحرية السياسية، إضافة الى تركيز المؤتمر إلى أن الحروب " مشكلة كل نساء العالم " وما تسببه من موت أبنائهن وأزواجهن وليست هي مشكلة دولة واحدة، وقد ألفت رئيسة الإتحاد النسائي التركي لطيفة بكر كلمتها باللغة الفرنسية وقالت: " نحن مدينون للسيد مصطفى كمال أتاتورك الذي أنقذ المرأة التركية من القيود والسجن المفروض عليها ومساعدتها من اجل الدخول إلى مجلس الشعب ومنحها مكانتها المميزة إلى جانب الرجل "

وقد صرحت رئيسة الإتحاد العالمي للمرأة " Corbett Ashby " قائلةً : في الحقيقة أن اهم حدث رافق هذا المؤتمر النسائي هو التعرف على الرئيس مصطفى كمال، كما صرحت رئيسة الإتحاد النسائي المصري هدى الشعراوي<sup>(٢)</sup>. بأن هذا المؤتمر بالنسبة لنا يعتبر عيد لأن تركيا

في عام ١٩٢٣ ووقفت تستعرض جسدها امام لجنة التحكيم، ونهض رئيس لجنة التحكيم ليعلن فوزها قائلاً " أيها السادة أعضاء اللجنة إن كل أوروبا فرحة اليوم بانتصار المسيحية، لقد انتهى الإسلام الذي ظل يسيطر على العالم منذ ١٤٠٠ سنة، ان كريمان خالص ملكة جمال تركيا تمثل أماننا المرأة المسلمة التي لا تخرج إلى الشارع ولا ترى الناس إلا من وراء المشربيات، ها هي حفيذة السلطان العثماني المسلم تقف بيننا وتطلب إعجابنا... فلترفع الأقداح تكريماً لها". محمد حرب، خوطر عائد من استانبول، جريدة الأحرار، مقال الوعي الإسلامي في تركيا في ١٥/١١/١٩٩٦م.

<sup>(١)</sup> للتفاصيل عن هذا المؤتمر ينظر: محمد إسماعيل المقدم، عودة الحجاب معركة الحجاب والسفور ، القسم الأول ، ط٠١ ، دار طبية للنشر والتوزيع، ( الرياض، ٢٠٠٦)، ص ص ١١٥-١١٦.

<sup>(٢)</sup> هدى الشعراوي: نور الهدى محمد سلطان باشا ، ولدت في مدينة المنيا في صعيد مصر في ٢٣ يونيو ١٨٧٩م، وهي التي شكلت لجنة الوفد من النساء في ٨ يناير ١٩٢٠م برئاستها بعد اجتماع في الكنيسة المرقسية في مصر، وقادة هي وصفية زغلول زوجة سعد زغلول حركة نسوية من اجل نزع الحجاب عن المرأة، وضربت مثلاً على ذلك في نفسها، ففي حفل استقبال سعد زغلول بعد عودته من المنفى في الاسكندرية توجه سعد زغلول بعد نزوله من السفينة مباشرة إلى سرادق النساء ونزع حجاب هدى شعراوي التي صفقت للحدث ثم تركت بقية النساء الحجاب ومنهن صفية زغلول وداسوه بالأقدام. للتفاصيل ينظر: المقدم، المصدر نفسه، ص

هي الدولة الأولى في منطقة الشرق التي أعطت المرأة حقوقها وإن خلاص " المرأة المسلمة " دين في رقابنا لأتاتورك وأنتم الأتراك تتادونه أتاتورك " Ataturk " (ومعناه أب الأتراك) وهذا لا يكفينا فهو " (أب الشرق) " ATASAR بالنسبة لنا، كما تم استخدام صور النساء التي شاركن في هذا المؤتمر في طابع تذكاري وسمي " الطابع التذكاري للمؤتمر العالمي للمرأة " وقد طبع منه ١.٥ مليون نسخة، أحتل هذا المؤتمر صدارة الصحف في العالم من استراليا إلى أمريكا وفنلندا ومصر وقد نال شهرة كبيرة حققتها تركيا على الصعيد الخارجي، انتهى المؤتمر ومن ثم ذهب الوفد العالمي للمرأة إلى أنقرة والتقى بمصطفى كمال أتاتورك عند بوابة قصر جانقايا ثم بعدها قام بإلقاء خطاباً موجهاً لنساء العالم قال فيه: " أتوجه لكم بالشكر لقبولكم بتنظيم المؤتمر العالمي الخاص بالمرأة في إسطنبول وتشريفنا بزيارتكم إلى تركيا، لن تبقى المرأة التركية متأخرة عن الرجل في كافة المجالات، كما أنها لن تبقى متأخرة عن النساء في أوروبا، إن المرأة التركية يمكنها أن تنشئ جيل عظيم، وإن الصراع الأساسي بالنسبة للمرأة التركية والنصر الحقيقي هو تحقيق النصر عبر التحلي بالعلم والثقافة والفضيلة أكثر من تحقيقه بحرية اللباس وأكد لكم بأن المرأة التركية سوف تضع يدها بيد نساء العالم المتحضر من أجل تحقيق الرفاهة والسلام في العالم أجمع " (١).

## ٢- مدى تقبل المجتمع التركي والإيراني لإصلاحاتهما:

تشابهت الإجراءات في كلا التجريبتين فيما يتعلق بسن القوانين المتعلقة بقضايا الزواج ومن ثم ادخل التعديلات على هذه القوانين لاسيما قوانين الأحوال الشخصية وموقف المجتمعين منها، إذ كانت بداية الإجراءات في تركيا ووفق قانون رقم ٤٢٩ الصادر بتاريخ ٣ مارس ١٩٢٤ م، أن أخضعت جميع القضايا الدينية المتعلقة بإدارة المؤسسات الدينية والعبادات والعقيدة، لإدارة الشؤون الدينية والتي ترتبط بشكل مباشر برئيس الوزراء، وبدوره يختار رئيس الوزراء مدير الإدارة ومن ثم يعينه رئيس الجمهورية بشكل مباشر، وعلى هذا الأساس صار علماء الدين موظفين تختارهم الدولة وتمنحهم الرواتب من خزينة الدولة مثل أي موظف آخر، فالتركي الجديد كما ارادُهُ

مصطفى كمال، هو ذلك الشخص المتجاوز للمعنى اللاهوتي نحو تحقيق مبادئه وأفكاره... إضافة إلى ذلك فقد اعتقدوا أيضا بأنهم أطلقوا للتراث الاجتماعي والدين مفاهيم وقيم جديدة<sup>(١)</sup>. فضلاً عن طبيعة ارتداء الملابس الأوروبية، إذ كان الطربوش الذي سبق إصلاحات مصطفى كمال والذي جاءت به إصلاحات محمود الثاني عنواناً للثقافة العثمانية خلال القرن الثامن عشر قبل قرن كامل سبق تجربة مصطفى كمال، فقد استخدمه اليهود والمسيحيون والمسلمون على السواء، ولكن مصطفى كمال شن حملة شعواء عليه، ليستبدله "بالقبعة الأوروبية" لتكون فيما بعد العنوان البارز والجديد لشباب الجمهورية الجديدة، كتعبير عن التقدم والتحرر، وتم فرضها بطريقة مرحلية، إذ قام أتاتورك بفرضها على نفسه أولاً، ثم تبعه حرسه الشخصي، ثم زاد على ذلك بفرضها على الجيش، إضافة إلى ذلك قام في عام ١٩٣٥ م بتبديل يوم الجمعة العطلة الأسبوعية، الذي يعد ذا قدسية لدى المجتمع الإسلامي في تركيا فقد انتقل العمل بطريقة عطلة نهاية الاسبوع على ضوء التجربة الأوروبية المسيحية، لتبدأ العطلة اعتباراً من يوم السبت حتى صباح يوم الاثنين، بحجة أنها أكثر نجاحاً في التعاملات التجارية، ومن ثم إدارة الأعمال الكبرى بالنسبة للحكومة والشركات والمؤسسات الخاصة، صاحبة العلاقات الدائمة مع أوروبا، لقد مثل هذا الإجراء شكلاً من أشكال تغريب البلد وبطريقة علنية، مع العلم بأنه لم يكن يوم الجمعة عند المسلمين كيوم عطلة فحسب، بل هو اشد من ذلك، إذ يعتبر يوم حركة وسوق وعبادة وتجمع.... الخ<sup>(٢)</sup>،

وعلى الرغم من كل هذه الأنشطة والقوانين والامتيازات والضغوطات، لم تطبق هذه الإجراءات بشكل تام بل نتج عنها حدوث اضطرابات نوعاً ما، فالكثير من النساء لم يرغبن في تطبيق هذه القوانين واستغلالها ضد آبائهن وإخوانهن وأزواجهن من أجل الخروج على الشريعة والأعراف والتقاليد، فعلى الرغم من اختفاء تعدد الزوجات لكن تمتعت الكثير من النساء اللاتي ينتمين إلى الطبقة غير المتأثرة بالتيار التغريبي بوضع جيد وتحسن حقيقي إلى حد ما في أوضاعهن منذ فترة طويلة، ولم تحدث هذه الإجراءات تغييراً حقيقياً خاصة على طبقة الفلاحين من السكان، ومن جانب آخر رأى الكثيرون بأن الإصلاحات كانت غير متوقعة وعنيفة جداً تسببت بقطيعة مع الشريعة الإسلامية بل انها كانت متحاملة عليها بشكل كبير وتعمل على إنهاء

<sup>(١)</sup> (سيار الجميل، العرب والأترك - الانبعاث والتحديث من العثمنا الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٧) ص ١٦٤.

<sup>(٢)</sup> (المصدر نفسه، ص ١٥٤).

التقاليد الدينية والثقافة الإسلامية للأمة والسعي لسلخها عن الإسلام وتمزيقها، مما كان له الأثر الضار على جيل الشباب فيما بعد<sup>(١)</sup>.

وعلى ذات النسق الذي كان موجود في تركيا ومن أجل صهر الفوارق القومية والدينية والعرقية داخل إيران فُرض وبسيف القانون ارتداء الملابس الأوروبية لاسيما القبعة البهلوية على رجال الدين، واستبدلت المناسبات القومية بدل المناسبات الدينية، بل وصل الأمر من يريد الذهاب إلى الحج فعليه الحصول على تصريح خاص، وتوسع في بناء المدارس المدنية في حين تم تقليص المدارس الدينية واخذ رضا شاه يستميل إعداد من رجال الدين من أجل العمل في القضاء والوظائف الحكومية، وقد رافقت هذه الإجراءات حملة دعائية ضد ما سماه تخلف رجال الدين وخرافاتهم ومن ثم اتهامهم بالعمالة للأجنبي، ليقوم بعدها الشاه بدفع رواتب لهم ويكون صاحب الفضل في إدامة عملهم واستمراره<sup>(٢)</sup>. وقد ظهرت نتائج هذه السياسات فيما بعد على المدى البعيد<sup>(٣)</sup>.

ولقد تبنى المرجع الديني النائيني<sup>(٤)</sup>، موقفاً مضاداً من قرار الشاه الخاص بإنشاء الحكومة الإيرانية للمدارس المختلطة، إذ أفتى باعتبار تلك المدارس: "مدارس هدفها تشويه الإسلام وزرع الشقاق والفتنة بين المسلمين، معتبراً تقديم أي مساعدة بإنشاء تلك المدارس من أكبر الكبائر ومحرم وسهم يضرب الأمام" <sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> ( ) لويس، مصدر سابق، ص ٣٥١

<sup>٢</sup> ( ) محمد عبدالغني سعودي، إيران، دراسة في جذور الصراع، دار القبس، (الكويت، د. ت)، ص ٣٢.

<sup>٣</sup> ( ) فرح صابر، رضا شاه بهلوي التطورات السياسية في إيران ١٩١٨-١٩٣٩، مركز كردستان للدراسات والنشر، (السليمانية، ٢٠١٣) ص ٢٣٠.

<sup>٤</sup> ( ) هو الشيخ محمد حسين النائيني ولد في مدينة نائين التابعة إلى أصفهان عام ١٨٥٧م، وعاش في اسرة دينية ، إذ كان والده عبدالحكيم وأعمامه من قبله يتمتع بلقب شيخ الإسلام في أصفهان، ما يعادل المفتي في البلاد العربية وقد كان السلطان القاجاري يعين رجال الدين في هذا المنصب في المدن الرئيسية، دخل العمل السياسي في بداية القرن العشرين، وقف موقفاً مضاداً من الدعوة الى النظام الجمهوري، بسبب الدعم البريطاني لرضا شاه، والتي تتسجم مع إلغاء السلطنة تركيا، ومن ثم إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤م. خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، شركة العارف للمطبوعات، (بيروت، ٢٠١٥) ص ٦١٥.

<sup>٥</sup> ( ) فرزان نيكوبرش ، يدرسي عملکرد سياسي ايت الله الحاج عبدالكريم الحائري يزدي، جاب اوب، نشر مؤسسة انتشارات امير علي،(تهران، ١٣٨١ ش) ص ١٥٩.

وقد جوبهت تلك القرارات في إيران بالرفض من الكثير من فئات المجتمع اذ حدثت مشاجرات واحتكاكات بين الإيرانيين بعضهم ببعض، بسبب عدم تنفيذ وتجاوب الكثير منهم مع هذه التحولات الاجتماعية، مع التأكيد بأنه لم يكن احد منهم يستطيع التصريح أو البوح بغير ما يريده رضا شاه، ولم يكن مستغرباً أن يهاجم بعضهم النساء في الطرق العامة ويخلعوا عنهن الحجاب حتى لو كانت برفقة زوجها، ولهذا نجد الشاه قد اعترضته مشاكل وصعوبات كثيرة في مسألة تحرير المرأة اجتماعياً، بسبب الرفض والسلبية التي تعرض لها والتي كانت اشد رفضاً من تركية<sup>(١)</sup>.

ولهذا نجد الكثير من النساء الإيرانيات أصبحن سجينات البيوت برغبتهن لأنهن لم يكن يجازفن بالخروج من البيوت، وهن يلبسن الحجاب اللباس التقليدي، وعلى ما يبدو بأن الإجراءات التي اتبعها الشاه في هذا الجانب كان لها انعكاسات سلبية على بعض الفئات والأوساط داخل المجتمع الإيراني لأن هذه الإجراءات لم تكن مقبولة بشكل تام، فالمرأة الإيرانية لم ترض الخروج من بيتها سافرة، خاصة أن ذلك يتعارض مع التقاليد والعادات التي كانت تسود المجتمع الإيراني لعقود طويلة من الزمن، وبسبب رفض نزع الحجاب من الكثير من النساء الإيرانيات ظهرت حالات كثيرة من الانتحار، ولم يكن بإمكان تلك الفئات أو الأوساط أن تعمل أكثر من إظهار استيائها، لان حكومة الشاه لم تكن لتتوانى عن إتباع طرق وأساليب قسرية متعددة لتطبيق ما عزمت عليه، حتى وصل الحال إلى استبدال حكام الأقاليم بقيادة عسكريين إذا ما أخفقوا في تطبيق قانون نزع الحجاب<sup>(٢)</sup>.

أن عدم الاستجابة من المجتمع الإيراني لهذه القرارات، دفع بالشرطة إلى ملاحقة ومحاسبة النساء المحجبات والعمل على إجبار النساء والرجال على لبس الأزياء الأوروبية قسراً<sup>(٣)</sup>، اذ رفضت الكثير من النساء هذه الإجراءات معتبرات ذلك اضطهاداً وليس تحريراً للنساء كما يدعي النظام الحاكم<sup>(٤)</sup>،

<sup>(١)</sup> عبد السلام عبدالعزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٧٣) ص ٨٥.

<sup>(٢)</sup> جون ليمبرت، إيران حرب التاريخ، ترجمة : حسين الزهرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، (البصرة، ١٩٩٢)، ص ١١٥.

<sup>(٣)</sup> البكاء، المصدر سابق، ص ٢٥ .

<sup>(٤)</sup> إبراهيميان، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

لقد أراد كل من مصطفى كمال ورضا شاه أحداث تغيير جذري في المجتمع بحيث يكون نسخة طبق الأصل عن المجتمعات الأوروبية، لقد كانت محصلة تلك التجربة التي قادها مصطفى كمال أتاتورك ورضا شاه مجرد وهم، فالمظاهر الكاذبة للحدثة التي أوجدها لا قيمة لها، لكنهم أصروا من أجل سلخ المجتمع عن هويته وتقاليدته الإسلامية ليتمكنوا من فرض الأفكار الغربية وإن كان ذلك بالقوة والقمع والإجراءات التعسفية.

### الخاتمة:

لقد تطلبت عملية الإصلاح في تركيا وإيران تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي ككل، في جميع إبعاد ومجالات الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي أدت إلى في تجربة البلدان الأوروبية على أساس الإصلاح والحدثة والحكومات البرجوازية والوطنية، إلى إنشاء المجتمع الحديث، ومع ذلك حدث الإصلاح خلال حكم مصطفى كمال أتاتورك ليسير على خطاه رضا شاه بهلوي في إيران، وبسبب سيطرة الشخصيتين على مصادر السلطة، مع عدم القدرة على المجتمع المدني وتشتته، حدث الإصلاح في كلا البلدين في مناطق كانت تؤيد وتتماشى مع بناء وطبيعة الدولة المطلقة، ولهذا جاء امتناع الحكومة المطلقة عن توسيع المشاركة وتشكيل معارضة منافسة لها جعل مجال السياسة التركية والإيرانية على السواء مجالاً غير ناجح بشكل فعال سواء في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وبعبارة أخرى فإن الدولة المطلقة في تركيا وإيران متمثل بالنظام السياسي أعاققت الإصلاح وأدت إلى إعادة إنتاج الاستبداد.

بمعنى آخر حال تشكيل الدولة المطلقة مع أعداء إنتاج الاستبداد دون تحقيق أهداف الحركة الإصلاحية الدستورية حول سيادة القانون والبرلمان والمشاركة السياسية للشعب واستقلالية الفئات والطبقات الاجتماعية، وجميع هذه الإصلاحات بما فيها المالية والإدارية والتعليمية والعسكرية والاقتصادية، وما إلى ذلك، جعلت الحكومة المطلقة للشخصيتين أقرب إلى النموذج الدكتاتوري الاستبدادي، وبسبب الإخفاقات الهيكلية الأساسية، فشلت الشخصيتين في حل الأزمات بشكل نهائي خاصة بما يتعلق بالهوية والشرعية والتوزيع والنزاعات الداخلية والخارجية المتعددة، وإرساء الاستقرار القانوني والمؤسسي المستدام تجاه الرأسمالية والمجتمع الحديث، فقد ضعفت العلاقة بين الحكومة والمجتمع خلال حكم الشخصيتين من مقاومة الأنظمة وقوتها

التفاوضية ضد الضغوطات والسياسات الإمبريالية خاصة الدول الأوربية، لتنتهي الشخصيتين إلى الانقلابات العسكرية والثانية إلى الاستقالة والهروب خارج البلد.